أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2017/12/02م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

وفدا حماس وفتح في القاهرة مجددا لمعالجة تطورات ملف المصالحة..... 3

الجبير: أي تغيير في وضع القدس الشرقية سيؤجج العالم العربي كله..... 4

الفلسطينيّون يؤيّدون حزب الله بعد وصفه بالإرهاب 5

عباس "غير مرتاح" لخطة أمريكا للتسوية السياسية وعملية السلام..... 8

خلل الأولويات في المشهد الفلسطيني..... 11

تجربة غزة ومقاس الضفة الغربية..... 13

وفدا حماس وفتح في القاهرة مجددا لمعالجة تطورات ملف المصالحة

غزة: القدس العربي 2\12\2017

غادر وفد من حركة حماس، على رأسه يحيى السنوار، قائد الحركة في قطاع غزة، عبر معبر رفح الحدودي، الجمعة، متوجها إلى العاصمة المصرية القاهرة، بشكل مفاجئ، لبحث ملف المصالحة الفلسطينية، حيث لم يعلن عن تلك الزيارة مسبقا.

وقالت حماس، في بيان، "بناء على دعوة كريمة من الأشقاء في مصر، توجه وفد من الحركة برئاسة يحيى السنوار إلى القاهرة، للوقوف على تطورات ملف المصالحة وسبل المضي بها بما يحقق طموحات ومصالح شعبنا"، دون تفاصيل.

يأتي ذلك فيما وصل إلى القاهرة مساء الجمعة، عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية ومسؤول ملف المصالحة في فتح، لبحث تطورات ملف المصالحة الفلسطينية.

وقالت مصادر مطلعة إن زيارة الأحمد للقاهرة تأتي "فى إطار الجهود المصرية لاستكمال جهود المصالحة الفلسطينية على ضوء التطورات الأخيرة ومعالجة تداعيات التصريحات التى صدرت من الجانبين مؤخرا".

وفي وقت سابق الجمعة، أكد دبلوماسي مصري مضي بلاده في رعاية المصالحة الفلسطينية.

وقال القنصل العام لمصر لدى السلطة الفلسطينية، خالد سامي، لدى لقائه وجهاء في غزة "إن القاهرة مصرة على استكمال طريق المصالحة الوطنية بين حركتي فتح وحماس".

وفي 12 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وقعت حركتا فتح وحماس، في القاهرة، على اتفاق للمصالحة، يقضي بتمكين الحكومة من إدارة شؤون غزة، كما الضفة الغربية، بحد أقصاه مطلع ديسمبر/كانون الأول الجاري، على أمل إنهاء الانقسام القائم منذ 2007.

غير أنه مساء الأربعاء، أعلنت الحركتان، في بيان مشترك، تأجيل استلام الحكومة الفلسطينية لمهامها في غزة إلى العاشر من ديسمبر الجاري، لاستكمال الترتيبات اللازمة لاستلام الحكومة لمهامها، من أجل ضمان تنفيذ خطوات إنجاز المصالحة.

وجاء البيان المشترك، بعد يوم من دعوة الحكومة الفلسطينية موظفيها المُعينين قبل سيطرة حماس على قطاع غزة، عام 2007، للعودة إلى أعمالهم، وهي الدعوة التي تسببت بـ"عودة التوتر" بين فتح وحماس، بحسب مراقبين، كما تبادلت الحركتان الاتهامات على خلفية هذه القضية.

الجبير: أي تغيير في وضع القدس الشرقية سيؤجج العالم العربي كله

أمد/ روما – وكالات: 1\12\2017

حذّر وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، اليوم الجمعة، من أن أي تغيير في وضع مدينة القدس الشرقية الفلسطينية سيؤجج العالم العربي كله.

وتتردد أنباء عن أن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، يعتزم، خلال أيام، الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى المدينة، التي يتمسك بها الفلسطينيون عاصمة لدولتهم المأمولة.

وخلال النسخة الثالثة لمؤتمر "حوارات متوسطية" الذي بدأ أمس وينتهي غداً في العاصمة الإيطالية روما، أضاف الجبير أنه "لا يمكن تصور حل للنزاع دون إقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب".

وشدد الوزير السعودي على أن مسائل القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين والتعويضات يجب أن يكون لها حلول.

ومضى الجبير قائلاً "ما نحتاج إليه الآن هو الإرادة السياسية.. الصراع ينعكس على كل دول العالم".

وتابع أن السعودية "تشجع الطرفين (الفلسطيني والإسرائيلي) على اتخاذ خطوات لازمة (لم يوضحها) من أجل التوصل إلى اتفاق".

وشدد على أن مبادرة السلام العربية تدعو إلى تسوية ضمن هذه الخطوط العريضة، مقابل سلام بين إسرائيل والدول العربية.

وأضاف الوزير السعودي، أنه في قمة مكة (الخاصة بمنظمة التعاون الإسلامي عام 2005) أيضاً تم تبني هذه الخطة، وفتح المجال أمام السلام بين إسرائيل وأكثر من 50 دولة (إسلامية).

وكان ترامب قد وعد خلال حملته الانتخابية بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وكرر في أكثر من مناسبة أن الأمر مرتبط فقط بالتوقيت.

الفلسطينيّون يؤيّدون حزب الله بعد وصفه بالإرهاب

بقلم عدنان أبو عامر المينيتور 1\12\2017

اتّهم وزراء الخارجيّة العرب خلال اجتماع للجامعة العربية في القاهرة في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، حزب الله اللبنانيّ بالمسؤوليّة عن دعم الإرهاب، بالأسلحة المتطوّرة والصواريخ الباليستيّة، وأنّ لبنان يخضع إلى سيطرته، لأنّه أكبر أذرع إيران العسكرية في المنطقة.

شكّل القرار صدمة كبيرة لدى الفلسطينيّين، وأصدرت الفصائل الفلسطينيّة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر بيانات تدين القرار.

ورفض بيان حماس وصف الحزب بالإرهاب، وعبّرت الحركة عن تفاجئها من خلوّ القرار العربيّ من الإشارة إلى "الإرهاب الإسرائيليّ" الذي يتعرّض إليه يوميّاً الشعب الفلسطينيّ. أمّا حركة الجهاد الإسلاميّ فأدانت في بيانها القرار، لأنّه يوفّر مظلّة لتأجيج الفتن والصراعات في المنطقة، واعتبرته خدمة للعدوّ الصهيونيّ.

ووصفت الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين القرار بالعدوانيّ، وبأنّه يجسّد هيمنة السعوديّة على سياسات الجامعة العربيّة. واعتبرت الجبهة الديمقراطيّة لتحرير فلسطين أنّ اتّهام الحزب بالإرهاب يخدم مصالح الإدارة الأميركيّة، ويرتبط بضغوطها لتطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول عربيّة.

المحلّل السياسيّ الفلسطينيّ ساري عرابي، الذي يكتب بعدة صحف ومواقع إخبارية عربية قال لـ"المونيتور" إنّ "معارضة حماس القرار العربيّ ضدّ حزب الله ينبع من مخاوفها البالغة، وتدفعها إلى هذا الموقف عوامل أوّلها معاناتها من عوز هائل يحول دون قدرتها على تسيير أمورها، وقد باتت تفتقر إلى الحلفاء والداعمين، ويتعرّض بعض أصدقائها إلى الحصار مثل قطر، وثانيها أنّ اتّهام الحزب بالإرهاب لا يبقي حماس معزولة عن هذا الاتّهام، ممّا قد يجعلها تنتظر دورها لاجتثاثها بعده، وثالثها أنّ القرار يتزامن مع جهد سعوديّ لتطبيع العلاقة مع إسرائيل، واعتبار إيران التهديد الحقيقيّ للأمّة العربيّة، والإعداد لإنهاء القضيّة الفلسطينيّة".

كان لافتاً أنّ قادة حماس سارعوا إلى إبداء التضامن مع حزب الله، فذكر عضو مكتبها السياسيّ موسى أبو مرزوق في تغريدته على تويتر في 19 تشرين الثاني/نوفمبر أنّ الحزب ليس منظّمة إرهابيّة، محذّراً من أنّ كلّ فصائل المقاومة ستمضي إلى المصير نفسه، وقد شنّ مغرّدون خليجيّون وسعوديّون في اليوم ذاته

حملة انتقادات ضدّ أبو مرزوق، متّهمين الحزب بارتكاب جرائم في سوريا ولبنان، وواصفين إيّاه بمنظّمة إرهابيّة طائفيّة، وقد دعوا حماس إلى عدم ربط نفسها به، لأنّه يضرّها ويشوّهها.

وقال عضو المكتب السياسيّ لحماس صلاح البردويل في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، إنّ الحركة لا تنكر علاقتها العسكريّة بالحزب، رافضاً كشف تفاصيلها الدقيقة، وتخشى أن يأتي الدور عليها بعد تمرير القرار ضدّه.

وقال ممثّل حماس في لبنان علي بركة لـ"المونيتور": "حماس ترفض اتّهام الحزب بالإرهاب، لأنّ ذلك يصبّ في خدمة العدوّ الصهيونيّ، وعلاقتنا بالحزب تقوم على استراتيجيّة ردّ العدوان الإسرائيليّ، وأكّدنا معاً قدرتنا على توحيد الرؤية تجاه القضيّة الفلسطينيّة، كما أنّ علاقة حماس اليوم مع إيران أكثر من ممتازة واستراتيجيّة، فإيران داعمة للشعب الفلسطينيّ في وجه العدوّ الإسرائيليّ، وتقف إلى جانب المقاومة، وحماس إلى جانب لبنان دولة وجيشاً وشعباً ومقاومة، وإن اعتدت إسرائيل عليه، فإنّ المعركة واحدة، ولا يمكننا القبول باستفراد لبنان أو المقاومة".

وقال عضو المكتب السياسيّ للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين كايد الغول لـ"المونيتور" إنّ "وصف الحزب بالإرهابيّ تساوق مع محاولات الإدارة الأميركيّة والاحتلال الصهيونيّ لشيطنة قوى المقاومة التي تنتصر لقضايا شعوبها، وتعمل على تحرير أراضيها، وهذا القرار وصمة عار في السياسات الرسميّة العربيّة التي كان عليها أن تنتصر لقوى المقاومة، وتوفّر لها كلّ عوامل الدعم".

كان لافتاً في زحمة صدور المواقف الفلسطينيّة المنددّة بقرار الجامعة العربيّة ضدّ الحزب امتناع فتح عن إصدار موقف رسميّ مشابه، حيث التزمت الصمت، مع أنّ السلطة الفلسطينيّة وافقت على القرار خلال مشاركتها في اجتماع وزراء الخارجيّة العرب في القاهرة.

ذكر مسؤول فلسطينيّ مقرّب من الرئيس محمود عبّاس، أخفى هويته، لـ"المونيتور" أنّ "القيادة الفلسطينيّة تصطفّ إلى جانب الدول العربيّة الشقيقة في مواقفها التي تدين أيّ تدخّلات خارجيّة في شؤونها الداخليّة، فصحيح أنّ الفلسطينيّين ليسوا معنيّين بالدخول في سجالات إقليميّة، لكنّ الساحة الفلسطينيّة عانت بدورها من التدخّلات الإيرانيّة".

خلال إدانته القرار العربيّ ضدّ حزب الله، بدا لافتاً أن يعترف زعيمه حسن نصر الله في 20 تشرين الثاني/نوفمبر بإرسال صواريخ كورنيت إلى غزّة، من دون تحديد متى تمّ ذلك، فيما قال منسّق شؤون المناطق الفلسطينيّة الجنرال الإسرائيليّ يوآف مردخاي، في اليوم ذاته، إنّ أيّ معركة مستقبليّة بين إسرائيل

والمحور الشيعيّ ستشهد وقوف حماس مع إيران وحلفائها، مما سيترك آثارا سلبية على الفلسطينيين، حسب قوله.

قال الكاتب السياسي اللبنانيّ المقرّب من حزب الله قاسم قصير، الذي يكتب في عدد من الصحف والمواقع اللبنانية، لـ"المونيتور" إنّ "علاقة حماس مع الحزب تشهد في الآونة الأخيرة تطوّرات إيجابيّة، وقد شهدت الأسابيع السابقة لقاءات بينهما لبحث آفاق جديدة للتعاون، وباتت لديهما رؤية مشتركة تجاه أحداث المنطقة، ويعتبران أنّ أيّ وصف للإرهاب لأحدهما يشمل الجميع، وهذا مفهوم تجمع عليه الفصائل الفلسطينيّة باستثناء السلطة الفلسطينيّة، وفي ظلّ رؤية حماس والحزب لجملة التحدّيات الإقليميّة من إسرائيل والولايات المتّحدة الأميركيّة، فقد يصل تعاونهما إلى توحيد جبهاتهما العسكريّة المشتركة في حال تعرّض أيّ منهما إلى حرب إسرائيليّة".

وقد نفى القياديّ في حماس سامي أبو زهري في 26 تشرين الثاني/نوفمبر، معلومات كشفتها صحيفة عكاظ السعوديّة في اليوم ذاته عن فتح حزب الله حسابات مصرفيّة لقادة حماس في الجزائر، واعتبرت حماس هذه الأخبار جزءاً من حملة منظّمة لبعض المسئولين العرب المقربين من إسرائيل للتحريض على المقاومة، والتطبيع مع الاحتلال، وإنهاء القضية الفلسطينية.

أخيراً... يبدو واضحاً أنّ القرارات العربيّة ضدّ حزب الله، وتأييد الفلسطينيّين له، تشير إلى أنّنا قد نكون أمام إعادة تشكيل محاور سياسيّة وإقليميّة جديدة في المنطقة، سيكون في قلبها حماس وحزب الله، ممّا قد يعيدنا إلى مرحلة ما قبل الثورات العربيّة في عام 2011، حين كانت محاور المقاومة والممانعة بقيادة إيران مقابل محور الاعتدال بزعامة السعوديّة، ممّا سيلقي بآثاره السلبيّة على القضيّة الفلسطينيّة، ويجعلها محلّ استقطاب جديد بين زعماء الدول المتنافسة في المنطقة.

عباس "غير مرتاح" لخطة أمريكا للتسوية السياسية وعملية السلام

أمد/ رام الله: 2\12\2017

وصل إلى العاصمة الأميركية يوم الجمعة اللواء ماجد فرج، مدير المخابرات العامة الفلسطينية، للبحث مع المسؤولين الأميركيين في شأن مبادرة السلام الأميركية، ومصير مكتب بعثة فلسطين، والمصالحة وقضايا ثنائية.

وذكرت مصادر ديبلوماسية، أن الرئيس الفلسطيني "غير مرتاح" للأفكار التي تبحثها الإدارة الأميركية قبيل تقديم مبادرتها التي تسميها "الصفقة الكبرى". وأضافت أن الرئيس عباس يريد مكانة ثابتة لمكتب بعثة فلسطين في العاصمة الأميركية، لا تخضع للملاحقة والتهديدات المستمرة بإغلاقها من قبل الكونغرس وغيره.

وقال ديبلوماسي غربي رفيع المستوى لـ "الحياة" اللندنية، إن المبادرة الأميركية في جوهرها "خطة سلام اقتصادي"، لأنها تقوم على جمع عشرة بلايين دولار من الدول المانحة لتأسيس الدولة الفلسطينية، تشكل جسراً لإقامة علاقات رسمية إسرائيلية مع العالم العربي.

وأضاف: "أجرى المبعوثون الأميركيون جاريد كوشنر (صهر الرئيس دونالد ترامب ومستشاره الخاص) وجيسون غرينبلات والسفير ديفيد فريدمان عشرات اللقاءات مع فلسطينيين وإسرائيليين، وخرجوا بنتيجة أن الحل الممكن في هذه المرحلة هو دولة ذات حدود موقتة. وتوصل الوفد إلى أن أي حل آخر سيفشل لأن الطرف القوي، وهو إسرائيل، سيرفضه".

وأشار إلى أن "إسرائيل أبلغت المسؤولين الأميركيين الثلاثة أنه لا يمكنها في هذه المرحلة أن تمنح الفلسطينيين دولة كاملة، وإنما دولة على نصف الضفة الغربية وربما أكثر قليلاً. لكن تل أبيب ستواصل السيطرة على الحدود وعلى الأجواء، بينما يجري التفاوض على الحل النهائي في وقت لاحق، بما في ذلك القدس والحدود واللاجئون والمياه والأمن".

وقال الديبلوماسي القريب من الاتصالات، إن الجانب الأميركي يدرك أن هذا الحل غير مقبول لدى الفلسطينيين، لذلك فإنه يحاول إغراءهم بالقول إنه حل مرحلي، وبتوفير مبلغ مالي كبير لإقامة الدويلة الفلسطينية ومشاريعها المختلفة، مثل المطار والميناء وخطط إسكان وسياحة وزراعة واسعة لتشغيل العمال العاطلين من العمل في كل من غزة والضفة الغربية.

ويرى الجانب الأميركي، أن أول متطلبات هذا الحل يبدأ من استعادة السلطة الفلسطينية لقطاع غزة الذي سيكون مركز الدولة. وسيُعرض المشروع ضمن حل إقليمي ودولي، تشارك فيه الدول العربية والمجتمع الدولي، وينتج منه إقامة علاقات ديبلوماسية إسرائيلية مع العالم العربي.

وذكر مسؤولون فلسطينيون، أن الحل السياسي المقترح لن يكون مقبولاً لدى أي فلسطيني إلا إذا كان جزءاً من اتفاق سلام تفصيلي وعلى مراحل، لأن السلطة تعرف أن "المرحلي سيكون نهائياً".

ومن المتوقع أن يعلن الجانب الأميركي عن خطته مطلع العام المقبل. ويتوقع الفلسطينيون التعرض لعقوبات أميركية في حال الرفض. وقال مسؤول فلسطيني إن إغلاق مكتب بعثة فلسطين في واشنطن ربما يشكل نموذجاً في هذا السياق. وأضاف: "ربما يصل الأمر إلى حد وقف المساعدات المالية الأميركية للسلطة والتي تبلغ نحو 400 مليون دولار سنوياً".

ومع وصول اللواء ماجد فرج إلى واشنطن، أكدت الرئاسة الفلسطينية، على لسان الناطق باسمها نبيل أبو ردينة، أن "أي حل عادل للقضية الفلسطينية يجب أن يضمن القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة". وأضاف: "القدس الشرقية بمقدساتها هي البداية والنهاية لأي حل ولأي مشروع ينقذ المنطقة من الدمار".

واعتبر أن "عدم التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية سيبقي حالة التوتر والفوضى والعنف سائدة في المنطقة والعالم".

ويرجح أن ينقل اللواء ماجد فرج موقف الرئيس عباس لأركان الإدارة الأميركية، إضافة إلى مطالبته بمنح مكتب بعثة فلسطين في واشنطن مكان سفارة دائمة، لا تخضع لتهديدات الكونغرس واللوبي اليهودي بإغلاقها.

وتعرض مكتب بعثة فلسطين في واشنطن لتهديد بالإغلاق، أخيراً، عندما تجنب الرئيس الأميركي إصدار الشهادة الخاصة بتمديد عمل البعثة لستة أشهر أخرى.

ويقول مسؤولون فلسطينيون إن عملية منظمة جرت في الكونغرس بهدف إغلاق المكتب، منذ العام الماضي، عقب حصول دولة فلسطين على عضوية محكمة الجنايات الدولية. وأصدر الكونغرس العام الماضي تشريعاً ينص على وقف الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، ووقف عمل مكتبها التمثيلي في واشنطن، في حال عدم تقديم الرئيس شهادة تفيد بأن السلطة لا تلاحق إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية، مقرونة بشهادته التقليدية الدورية اللازمة لتمديد عمل المكتب، حول عدم قيام المنظمة بأعمال إرهابية.

واعتمد الكونغرس الأميركي، في عام 1994، قانون تسهيل السلام في الشرق الأوسط، الذي أعطى الحق للرئيس الأميركي أن يعلق تنفيذ المنع الوارد في «قانون مكافحة الإرهاب» لمدة ستة شهور، إذا شهد بعدم قيام منظمة التحرير بأعمال إرهابية، وشهد أيضاً بالتزامها بما جاء في رسالة الاعتراف المتبادل مع إسرائيل، والتزاماتها الأخرى، وأن التعليق يحقق المصالح الوطنية للولايات المتحدة. ونص القانون على أن شهادة الرئيس قابلة للتمديد كل ستة شهور، وهو ما جعل مكتب البعثة قائماً حتى اليوم.

ونص القانون على أن الرئيس الأميركي لا يستطيع تعليق "قانون مكافحة الإرهاب" أكثر من السنة المشار لها (ستة أشهر لمرتين) إلا بتفويض سنوي من الكونغرس يتم تضمينه عادة في قانون الاعتمادات المالية السنوي.

وفتحت منظمة التحرير مكتباً لبعثتها في واشنطن في حزيران (يونيو) عام 1994، بعد أن قررت الإدارة الأميركية اعتبار الممثلية بعثة أجنبية تعمل في الولايات المتحدة، وفق أحكام قانون البعثات الأجنبية، وليست بعثة ديبلوماسية. وبموجب ذلك لا تتمتع البعثة الفلسطينية بأي امتيازات أو حصانات، وهي ممنوعة من ادعاء تمثيل "دولة فلسطين" أو حتى استخدام اسم فلسطين. كما يشترط على العاملين في مكتب المنظمة في واشنطن، ممن لديهم جنسيات أميركية، أن يسجلوا لدى وزارة العدل، وفق قانون العميل الأجنبي لعام 1938.

وأصدر الكونغرس العام الماضي قانون الاعتمادات المالية، حدد بموجبه شروط الدعم المالي الأميركي المقدم للسلطة الفلسطينية. ونص القانون على وقف الدعم المالي للسلطة الفلسطينية في حال "اكتسب الفلسطينيون صفة مثل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو منظماتها المتخصصة، وإذا قاموا بإطلاق أو دعم أي عملية تحقيق ضد مواطنين إسرائيليين من قبل المحكمة الجنائية الدولية". ونص القانون على "ضرورة أن يشهد الرئيس الأميركي على عدم حدوث ما سبق كشرط إضافي لقيامه بتعليق أحكام «قانون مكافحة الإرهاب".

وشكل القانون الجديد المفتاح لعدم تجديد عمل البعثة مطلع الشهر الماضي الأمر الذي هدد بإغلاق أبواب المكتب.

ويقول مسؤولون فلسطينيون إن الوقت حان لإعادة صياغة العلاقة الفلسطينية الأميركية على أسس جديدة.

ومن المتوقع أن يبحث فرج مع الإدارة الأميركية الخطوات التي قطعتها المصالحة الفلسطينية، والأعباء الجديدة المترتبة على السلطة الفلسطينية في قطاع غزة.

خلل الأولويات في المشهد الفلسطيني

ياسر الزعاترة الدستور 2\12\2017

ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وسياسات السلطة وبعض رموزها تتبدى عبثية المشهد الفلسطيني في هذه المرحلة الخطيرة.

في الضفة الغربية، لا شيء يتغير على أرض الواقع، فالاستيطان والتهويد يمضي على أشده، لكن الأكثر إثارة في المشهد يتمثل في أن كل منظومة الأمن التي وفّرتها السلطة وتوفرها للاحتلال (احتلال ديلوكس بتعبير الصهاينة)، لا تمنع مسلسل الاعتقالات اليومي الذي يتم بوتيرة تشبه وتيرة أيام الانتفاضة، هنا يدخل الغزاة ويداهمون ويعتقلون من دون أن يحرّك أمن السلطة أي ساكن.

لا حاجة للبحث في دوافع هذه الموجة الواسعة اليومية من الاعتقالات، فالغزاة يطاردون أي رائحة للمقاومة في الضفة، وبالطبع لأنهم يدركون حجم الغضب في الشارع الفلسطيني، والذي إذا انفجر سيخرّب عليهم فرصة استثمار حريق المنطقة في تحقيق ما عجزوا عنه بعد أوسلو، وبعد احتلال العراق.

بدورهم لم يتوقف قادة السلطة خلال الأسابيع الماضية عن تسريب أخبار الضغوط التي يتعرضون لها من أطراف عربية للتعاون مع خطة ترامب التي يسميها البعض "صفقة القرن"، وهي في جوهرها "الحل الإقليمي" الذي يترك واقع السلطة على حاله مع بعض التحسينات، يفتح الباب لتطبيع عربي واسع النطاق، الأمر الذي لن يوصف بأنه حل نهائي، وإن كان في جوهره كذلك.

المصيبة أن الحل المؤقت المشار إليه الذي ترفضه قيادة السلطة هو ذاته الذي تكرّسه منذ عام 2004 ولغاية الآن، حتى لو لم تعترف بذلك. ولولا سياستها تلك لما كان بوسع الصهاينة أن يتحدثوا عن الحل الذي يتحدثون عنه الآن، ولما كان بوسع العرب أن يضغطوا أصلا في هذا الاتجاه.

تجربة بائسة تمضي منذ العام 2004، عنوانها "الاحتلال الديلوكس"، مقابل تحسين ظروف العيش للسكان الفلسطينيين؛ ضمن حدود بالطبع، لا توقف الاعتقالات ولا تُخرج الأسرى، ولا تزيل جميع الحواجز، وإن كان الوضع أفضل من أيام انتفاضة الأقصى.

هياكل دولة يستمتع بها قادة السلطة، في ذات الوقت الذي يستمتعون فيه بالقول إنهم يتمسكون بالثوابت، واليوم بالقول إنهم يرفضون الضغوط الأمريكية العربية لتمرير الحل التصفوي إياه.

لا خلاف على أن رفض تمرير الحل الأخير هو موقف مقدر، لكن الإصرار على نقل التجربة البائسة في الضفة إلى قطاع غزة هو المصيبة الراهنة، مع تعطيل المصالحة رغم تقديم "حماس" لكل الاستحقاقات اللازمة لذلك.

يوميا يتحدث قادة السلطة عن سلاح المقاومة، ويوميا يتحدثون عن غياب ما باتوا يسمونه "التمكين"، أي سيطرة قيادة السلطة الكاملة على قطاع غزة، والنتيجة هي تعطيل المصالحة.

وهنا ينهض السؤال التقليدي، وهو كيف ستأمن حماس ومعها الجهاد لسلطة يردد قادتها يوميا حديث "السلاح الشرعي" الواحد، أي نقل معادلة التعاون الأمني في الضفة إلى غزة؟ هل سيسلمون رقابهم لقوم؛ رقابهم أصلا بيد المحتل، ولو أراد اعتقال أي أحد منهم لما منعه شيء، تماما كما يفعل برموز حماس، ومن بينهم أعضاء في المجلس التشريعي؟! المصيبة الأخرى التي شاركت فيها حماس هي الحديث عن انتخابات رئاسية وتشريعية نهاية العام القادم، ما يعيدنا إلى لعبة تكريس سلطة في خدمة الاحتلال، لن تتورط في المقاومة بطبيعة الحال. ولو فازت حماس لبقي الحصار، ولو فازت "فتح" لتواصل التيه الراهن.

قلنا مرارا إن "الانتخابات في ظل الاحتلال مهزلة، والحل هو إعادة تشكيل منظمة التحرير على أسس ديمقراطية في الداخل والشتات كمرجعية للشعب الفلسطيني، بينما تُدار السلطة في الضفة والقطاع بالتوافق، لكن الخيار المذكور لا يبدو مناسبا للقيادة في الضفة، فضلا عما يترتب عليه من مضي الشعب في خياره الطبيعي ممثلا في المقاومة.

إنه التيه ذاته الذي بدأ مع اتفاق أوسلو، ولا يدري أحد من ينتهي، لكن الثابت أن الشعب الفلسطيني سيتصدى لأي حل تصفوي، بانتظار مرحلة أخرى يلتحم فيها الجميع ضمن خيار المقاومة الذي يجعل الاحتلال مكلفا ويفرض عليه التراجع، بدل الذهاب بعيدا في الأحلام"

تجربة غزة ومقاس الضفة الغربية

محمود الريماوي العربي الجديد 2\12\2017

في مواضيع الخلاف بشأن ما بعد المصالحة بين حركتي حماس من جهة وحركة فتح ومعها مكونات السلطة الفلسطينية من جهة ثانية، يبرز موضوع السلاح الذي تمتلكه "حماس"، والتصريحات المتتالية لقادةٍ في الحركة بأن هذا السلاح خط أحمر غير قابل للنقاش، تقابلها تصريحاتٌ تشدّد على وحدة السلاح ونبذ المفهوم الفصائلي لمواطن القوة. وهي قضيةٌ تم السكوت عنها وتأجيل البحث بها، لدى إعلان إنهاء الانقسام في 12 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. ولا شك أن هذه المسألة حسّاسة، ومن المهم مقاربتها ومعالجتها أولاً من منظور يميّز بين نوعين من السلاح. الأول هو الذي تمتلكه شرطة "حماس"، وأجهزتها الأمنية التابعة لوزارة الداخلية في قطاع غزة حتى تاريخه، فهذا السلاح لا بد أن يخضع لمعايير توحيد السلطة ومُخرجاته، باتجاه بناء قدراتٍ أمنيةٍ رسمية مهنية غير فصائلية، وتتبع لحكومة وفاق وطني أو وحدة وطنية تجسد مفاعيل إنهاء الانقسام وتعزيز المصالحة. وكما لا يحق لحركة حماس أن تمتلك أمنها الذاتي وشرطتها الفئوية، فإن الأمر نفسه ينطبق على سائر المنظمات والفصائل، بما فيها حركة فتح، فالأمن الداخلي مؤسسة وطنية من مؤسسات السلطة التنفيذية، وتخضع لمعايير مهنية ولقوانين ناظمة لعملها، وكما هو الحال في الأجهزة الشرطية لمختلف دول العالم المتطورة. ومن الطبيعي أن تنشأ أجهزة أمنية تتكفل بحفظ الأمن الداخلي والسهر عليه، وبتطبيق القوانين، من دون أن تنازعها في وجودها ومهامها أية أجهزة موازية ذات طبيعة فئوية أو حزبية أو فصائلية. إذ ‘ن أي ازدواجية من هذا القبيل ستؤدي إلى اضطراب حبل الأمن، وإلى الطعن في شمولية القوانين وعموميتها، وبما ينعكس سلباً على الجمهور، وعلى مجرى الحياة اليومية، ويُفسد المضمون السياسي للكيان الوطني في أنظار الرأي العام.

أما النوع الثاني من السلاح فهو الذي تمتلكه المنظمات، والمُسخّر لغايات الدفاع عن قطاع غزة في مواجهة أية اعتداءات إسرائيلية، والذي شهدنا وجوده وأداءه في الرد على الحروب الإسرائيلية في السنوات العشر الأخيرة. وليس سراً أن فصائل عديدة تمتلك قدراتٍ دفاعية بحجوم متفاوتة، ولا يقتصر هذا الأمر على حركة حماس. علماً أن هذه القدرات مجتمعةً تظل، كمّاً ونوعاً، شديدة التواضع، وبما لا يُقاس، مقارنةً بالترسانة الحربية الإسرائيلية، لكنها تعكس قدرات شعب تعرّض للاحتلال أمدا طويلا، ثم تعرض لحصار خانق، ومع ذلك أمكنه، بالصمود والمثابرة، حيازة قدراتٍ دفاعية، تجعل العدو يتحسب طويلا، قبل اتخاذ أي قرار بالعدوان. ويُفترض من منظور وطني و"سيادي" عدم التضحية بهذا السلاح، أو التفكير بالتخلي عنه، فيما الآفاق مفتوحةٌ أمام تغوّل الاحتلال، وأمام شراهته التوسعية، بينما تشهد التسوية مزيداً من الاستعصاء، على الرغم من كل ما يُقال عن "صفقة القرن"، وحيث لن يتوانى الاحتلال عن رفض أي

تسويةٍ، حتى لو كانت لصالحه، إذا ما استشعر أنه مدعوٌ للتراجع عن بعض ما استولى عليه بالقوة الغاشمة، والسطو المسلح.

وفي واقع الأمر، لو كان لدى الطرفين الرئيسين، في السلطة ولدى حركة حماس، شعور أكبر بالمسؤولية الوطنية، وبالالتزام تجاه حاضر القضية ومستقبلها، لكان قد تم بحث هذه المسألة بعيداً عن الأضواء ووسائل الإعلام، فهي تُعتبر من المسائل الحساسة التي تتعلق بالأمن الاستراتيجي، والتي يجري بحثُها بصورةٍ متكتّمة. وكما الحال لدى المؤسسات العسكرية التي تُبقي شؤونها الخاصة بعيدةً عن التداول الإعلامي، بل إنه يُحظر على وسائل الإعلام الخوض في الجوانب المتعلقة بهذه المؤسسات. لكن من المهم الإشارة إلى أن الكتائب المسلحة للمنظمات هي، في التعريف، نواة للجيش الوطني في المستقبل. وقد أدّت التطورات، منذ سريان اتفاق أوسلو أواخر العام 1993، إلى بقاء السلطة الفلسطينية، ومقرّها في رام الله، بغير قوة عسكرية، بدون "جيشٍ" يحميها، ويحمي الأرض والشعب. وحتى الشرطة الفلسطينية، فإن الاحتلال يضع كل أنواع العراقيل أمام نموها وتسليحها، وامتلاكها قدراتٍ متطورة، وأمام أداء وظائفها في حماية الأمن الداخلي وحماية المواطنين. وقد تحدّث، أخيرا، أحد قادة هذه الشرطة بأن عديد أفرادها ضئيل، وأنه يتعين إضافة 13 ألف شرطي إلى العدد الحالي، وفقاً لتقديراتٍ تتعلق بالنسبة المطلوبة لعدد أفراد الشرطة، قياساً إلى عدد السكان.. ومن تيسّر له زيارة الضفة الغربية سوف يلحظ، ويرى رأي العين، الحضور الضئيل للشرطة الفلسطينية في المدن والبلدات والقرى. فهل هذه هي التجربة التي تستحق نقلها من الضفة الغربية إلى قطاع غزة؟ أن يكون القطاع بغير نواة جيش، وبدون جهاز شرطة كفء وكافٍ؟

من المُسلّم به أنه يتعين اقتران وجود الكتائب المقاتلة بتفاهماتٍ سياسية عليا، وباستراتيجية وطنية متفق عليها، ومُلزمة على مستوى جماعي، وأنه لا يحق لفصيل الاستقلال بمنظوره الخاص في ممارسة أي نشاط مسلح. وقد كانت لمنظمة التحرير تجربة طويلة في لبنان سبعينيات القرن الماضي بالتنسيق بين الأذرع المسلحة للمنظمات، بصرف النظر الآن عما هو خاطئ سياسيا بما يتعلق بالعمل على "أرض الآخرين"، غير أن الملاحظة تتعلق هنا بالقدرات على تنسيق عملٍ مشترك، ووضع الضوابط والمعايير الخاصة به. ومن المفيد والمنطقي أن تنتقل هذه الخبرات إلى أجيالٍ جديدة، وعلى أرضٍ وطنيةٍ، وضمن رؤى استراتيجيةٍ متفقٍ عليها بين مكونات الجسم الوطني في الداخل. مع وضع المحاذير اللازمة والحاسمة لعدم استخدام هذا السلاح خارج وظيفته الأصلية، والامتناع عن زجّه في الحياة السياسية الداخلية بأي صورة، واعتبار ذلك خطّا أحمر.

من الواجب أن يتحوّل قطاع غزة إلى نواة للدولة المستقلة، ونموذج لها. وعلى الرغم من ضيق رقعته وكثافة سكانه، وواقع الحصار الذي يتعرّض له، وغياب تواصل جغرافي مع الضفة الغربية، إلا أن القطاع خلوٌ من وجود الاحتلال وجيشه ومستوطنيه، ويتمتع ببوابةٍ مع العالم الخارجي، هي معبر رفح. وعليه، يُفترض أن يكون "المزاج السياسي" للسلطة الفلسطينية في غزة مختلفاً عما هو عليه في الضفة الغربية، على الرغم من أن السلطة هي نفسها هنا وهناك، لكن الواقع المتحرّر من ربقة الاحتلال في القطاع يستحق البناء عليه وتطويره، وليس إهداره وتبديده، وجعله على مقاس الوضع المؤلم في الضفة الغربية، حيث اليد الطولى هناك للاحتلال.

تم بحمد الله